جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية/ النظم السياسية

المناهج والبرامج الأكاديمية لوزارة الداخلية وانعكاساتها على السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥

رسالة تقدم بها الطالب

عامر حامد عبد الجبار الكرطاني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في النظم السياسية

أشراف

أ.د. أحمد غالب

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء — الآية ٥٨)

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة...

رحمه الله رحمةً واسعة، وجعل الجنة داره ومستقرة.

إلى والدتي العزيزة، التي كان دعاؤها سندي وقوتي.

إلى زوجتي الوفية وأولادي الأحبة، الذين كانوا مصدر الصبر والأمل والدافع لإكمال هذه الرحلة العلمية.

إلى إخوتي وأخواتي وعائلتي الكريمة، وكل أهلي وأحبتي.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة.

الدكتورة زينة فلاح حسن

إلى كل من وقف معي وساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً من الله تعالى التوفيق والسداد.

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، وأعانني على تجاوز الصعوبات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف أ.د. أحمد غالب) ، لما قدمه من دعم علمي وتوجيهات قيمة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه الرسالة.

و أتوجه بالشكر والامتنان الى مؤسسة بحر العلوم الخيرية والى السيد العميد معهد العالمين للدراسات العليا والى السيد رئيس قسم العلوم السياسية والى كافة اعضاء الهيئة التدريسية المحترمين .

و اتقدم بجزيل الشكر والاحترام الى اعضاء لجنة المناقشة الكرم , لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة , وما سيبدونه من ملاحظات عملية قيمة تسهم في تطوير هذا العمل واغنائه .

و أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني وساندني ووقف إلى جانبي في مسيرتي الدراسية، من زملاء وأصدقاء وأحبّة، ولكل من قدم لي النصح والتشجيع والدعم المعنوي.

و اتقدم بخالص الشكر والامتنان الى كل من ساندني وقدم لي العون في مسيرتي الدراسية , و لا سيما :

العميد اللواء محمود خليل عميد كلية الشرطة العراقية)

العميد الدكتور مثنى لفتة عطية مدير مركز والبحوث والدراسات / المعهد العالي والتطوير الأمني والإداري)

العميد الدكتور مثنى أحمد مدير الدراسات العليا / المعهد العالي والتطوير الأمني والاداري)

العقيد الدكتور أسعد جمعة حسان مدير شعبة الدارسين / كلية الشرطة)

الدكتور أ.د.) جمال خليل القيسي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / عميد كلية الطب سابقاً)

الدكتورة زينة فلاح حسن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

العميد علاء حامد عبد الجباروكالة شؤون الشرطة)

الرائد علي صباح المعهد العالي والتطوير الامني والاداري)

الرائد محمد حسن المعهد العالي والتطوير الامني والاداري)

وأسأل الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

ملخص الرسالة

تمثل السياسات العامة الأمنية والأكاديمية لوزارة الداخلية إطاراً استراتيجياً يربط بين التخطيط الأمني وإعداد الملاكات البشرية المؤهلة. لأنها تعد أداة لتنظيم العمل الأمني وتحديد الأولويات في مواجهة التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة. كما تعكس تكاملاً بين الجانب النظري في المناهج الأكاديمية والتطبيق العملي في الميدان الأمني، مما يسهم في بناء جهاز أمني مهني قائم على أسس قانونية وعلمية حديثة.

وتناولت هذه الدراسة تداخل السياسات العامة الأمنية مع المناهج الأكاديمية في وزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٥، في ظل التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق. وتركّز على كيفية إعادة صياغة السياسة التعليمية داخل المؤسسات الأمنية بما ينسجم مع متطلبات بناء دولة حديثة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة. و تسلط الضوء على دور المناهج المطورة في إعداد كوادر أمنية تمتلك الكفاءة العلمية والعملية في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتناقش الدراسة الأطر النظرية التي تحكم العلاقة بين التعليم الأمني وصنع السياسات العامة. وتهدف إلى بيان مدى إسهام هذه المناهج في دعم الاستقرار الأمني وتعزيز فاعلية مؤسسات الدولة.

وتستعرض الرسالة البنية التنظيمية لوزارة الداخلية بوصفها ركيزة أساسية في منظومة الأمن الوطني، مع التركيز على المؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة لها. حيث تبيّن دور مديرية التدريب والتأهيل في تطوير الموارد البشرية الأمنية علا وفق أسس علمية حديثة. كما تتناول دور كلية الشرطة في تخريج ضباط مؤهلين لقيادة العمل الأمني ميدانياً وإدارياً. فضلا عن ذلك، تناقش مهام المعهد العالي للتطوير الأمني في تقديم برامج الدراسات العليا وتأهيل الملاكات المدنية للانخراط في العمل الأمني.

وسعت الدراسة إلى تقييم نقدي لمدى توافق مخرجات المناهج الأكاديمية مع متطلبات السياسات العامة الأمنية في العراق. إذ تشير النتائج إلى وجود تطور نوعي في تصميم البرامج التعليمية ومحتواها، بما يظهر التحولات الأمنية بعد عام ٢٠٠٥. غير أنها تكشف في الوقت ذاته عن بعض التحديات المرتبطة بضعف التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي. وتؤكد على أهمية تبني استراتيجيات تحديث مستمرة للمناهج بما ينسجم مع التطورات الأمنية العالمية. و توصي بضرورة تعزيز التنسيق بين صانعي السياسات والمؤسسات التعليمية الأمنية، وتختتم بالتأكيد على أن تطوير التعليم الأمني يعد مدخلاً أساسياً ،لتحقيق الاستقرار الوطني ،وترسيخ الأمن المجتمعي في العراق.

فهرس المحتويات

الآية الكريمة..... ب
الإهداء ..... ج
الشكر والامتنان ..... د
ملخص الرسالة..... ه
فهرس المحتويات ..... و
المقــدمة ٠
المقدمة ١
أهمية الدراسة..... ٢
اهداف الدراسة ٢
مشكلة الدراسة..... ٢
فرضيات الدراسة..... ٣
حدود الدراسة..... ٣
منهجية الدراسة..... ٤
هيكلية الدراسة..... ٤
الفصل الأول: وزارة الداخلية العراقية الهيكلية، الإطار القانوني، الوظائف ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول :الهيكلية التنظيمية لوزارة الداخلية العراقية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: التطور التاريخي لهيكلية الوزارة الداخلية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :التغيرات التي طرأت على هيكلية وزارة الداخلية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني :الاطار القانوني والوظائف..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: الإطار القانوني لوزارة الداخلية والهيكلية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :وظائف وزارة الداخلية والمؤسسات الأكاديمية التابعة لها..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الثاني :السياسة التعليمية للمؤسسات الأكاديمية في وزارة الداخلية العراقية وانعكاساتها على السياسات الأمنية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الثاني: السياسة التعليمية للمؤسسات الأكاديمية في وزارة الداخلية العراقية وانعكاساتها على السياسات الأمنية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول :كلية الشرطة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول :تاريخ تأسيس كلية الشرطة وهيكليتها ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :العملية التعليمية في كلية الشرطة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث :مناهج الدراسة في الكلية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: التعريف بالمعهد ورؤيته.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثالث: معهد اعداد المفوضين.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: تحوّلات المعهد بعد تأسيسه.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: المناهج والبرامج التعليمية وانعكاساتها .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الثالث: السياسات الأمنية في العراق بين متطلبات الواقع ومخرجات التعليم الأكاديمي – تحليل نقدي لست سياسات محورية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول: الآليات التحليلية لانعكاس التعليم الأمني على السياسات الأمنية – نحو نموذج تفسيري .... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول:دور المؤسسات الأكاديمية في إنتاج المعرفة الأمنية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :آليات تأثير التعليم الأكاديمي في صناعة السياسة الأمنية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: معوقات توظيف المخرجات الأكاديمية في المؤسسات الأمنية العراقية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: تحليل ست سياسات أمنية رئيسية – الواقع التأثيرات المنهجية والحلول المقارنة . **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول سياسة مكافحة الجريمة المنظمة.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: سياسة الأمن السيبراني والتحول الرقمي .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الرابع: سياسة الأمن الاقتصادي ومكافحة الفساد .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الخامس: سياسة الأمن المجتمعي والثقافي .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب السادس: سياسة تطوير المؤسسات الأمنية وبناء القدرات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الرابع: معوقات وتحديات المؤسسة الأمنية- تقييم واقتراحات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول: المعوقات والتحديات التي تواجه عمل المؤسسات الأمنية العراقية ...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: إشكاليات إعادة بناء المنظومة العسكرية والأمنية بعد عام ٢٠٠٣ ...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: الفساد والتحديات الأمنية وأثرهما في تقويض الأمن الوطني.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: تقييم البرامج الاكاديمية والمؤسسات التدريبية والمقترحات التطويرية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: تقييم واقتراحات حول عمل كلية الشرطة و برامجها التعليمية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني :تقييم واقتراحات عمل المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري وبرامجه التعليمية **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: تقييم واقتراحات عمل معهد اعداد المفوضين وبرامجه التعليمية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثالث: انعكاسات المناهج الأكاديمية على السياسات الامنية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: انعكاسات المناهج على بنية السلوك الأمني المؤسسي .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: انعكاسات المناهج على فاعلية السياسات الأمنية في مواجهة التحديات المعاصرة **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الخاتمة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المصادر والمراجع: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المقـــدمة

المقدمة

تُعد المناهج والبرامج الأكاديمية لوزارة الداخلية العراقية من أهم الركائز الأساسية في بناء منظومة أمنية فعالة وقادرة على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة ،وقد شهدت هذه المناهج والبرامج تطورات جذرية بعد عام ٢٠٠٥، تزامناً مع إقرار الدستور العراقي الجديد وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في البلاد. هذا التطور لم يكن مجرد تغيير شكلي، بل انعكس بصورة مباشرة على طبيعة السياسات العامة الأمنية وآليات تنفيذها في العراق.

لقد واجه النظام التعليمي العراقي تحديات جمة بعد عام ٢٠٠٣، حيث تدهور الوضع الأمني وأثر سلباً على العملية التعليمية بشكل عام. هذا التدهور امتد ليشمل المؤسسات التعليمية الأمنية، مما استدعى إعادة النظر في المناهج والبرامج الأكاديمية لوزارة الداخلية لتتماشى مع الواقع الجديد والتحديات الأمنية المستجدة.

إن دراسة المناهج والبرامج الأكاديمية لوزارة الداخلية العراقية وانعكاساتها على السياسات العامة الأمنية تكتسب أهمية خاصة في ضوء التطورات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٥. فقد أصبحت الحاجة ملحة لتطوير برامج تدريبية وأكاديمية متخصصة تواكب التحديات الأمنية الجديدة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحفاظ على الأمن المجتمعي.

تشير الدراسات إلى أن السياسات العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥ تتطلب توفير البيئة الملائمة لتعزيز الأمن الوطني وتهيئة الكوادر المؤهلة القادرة على تنفيذ هذه السياسات بفعالية. وهنا تبرز أهمية المناهج والبرامج الأكاديمية في إعداد هذه الكوادر وتأهيلها لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة.

و أن تطوير السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يتطلب فهماً عميقاً للموارد والفرص المتاحة، وإمكانية تبني سياسات عامة أكثر فعالية لمواجهة التحديات الأمنية. هذا الفهم لا يمكن تحقيقه إلا عبر برامج أكاديمية متطورة تجمع بين النظرية والتطبيق العملي.

إن انهيار النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وحلول نظام جديد يقوم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور، قد فرض تحديات جديدة على المؤسسات الأمنية، مما استدعى إعادة النظر في المناهج والبرامج التدريبية لتتماشى مع المبادئ الديمقراطية الجديدة وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية دراسة المناهج والبرامج الأكاديمية لوزارة الداخلية العراقية لانها تمثل الأساس النظري والعملي لإعداد الملاكات الأمنية، والتي بطبيعتها تؤثر على طبيعة السياسات العامة

الأمنية وآليات تنفيذها. فالمناهج المتطورة والبرامج الأكاديمية المتخصصة تسهم في إعداد ملاكات أمنية مؤهلة قادرة على فهم التحديات الأمنية المعاصرة والتعامل معها بفعالية، مما سيظر إيجاباً على جودة السياسات الأمنية وفعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تناولها لواقع المناهج والبرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، ودورها في تطوير الأداء الأمني بعد عام ٢٠٠٥. و تسلط الضوء على العلاقة بين التعليم الأمني والسياسات الأمنية العامة في ظل التحولات السياسية والأمنية ،التي شهدها العراق. وتسهم الدراسة في بيان مدى قدرة المؤسسات الأكاديمية الأمنية على إعداد ملاكات مهنية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة. كذلك تمثل الدراسة محاولة علمية لدعم تطوير المناهج والبرامج التدريبية بما ينسجم مع متطلبات الأمن والاستقرار. فضلاً عن إسهامها في إثراء الدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجالي السياسات العامة والدراسات الأمنية.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع المناهج والبرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وبيان مدى انسجامها مع متطلبات الواقع الأمني بعد عام ٢٠٠٥. و تسعى إلى توضيح انعكاسات التعليم الأمني على السياسات الأمنية العامة وكفاءة الأداء المؤسسي. وتركز الدراسة على تشخيص أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الأمني، وبيان دورها في إعداد الملاكات الأمنية وتأهيلها. كذلك تهدف إلى تقديم مقترحات تطويرية تسهم في تعزيز فاعلية المناهج والبرامج التدريبية بما ينسجم مع متطلبات الأمن والاستقرار في العراق.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول الفجوة العلمية الاكاديمية لندرة الدراسات بين المناهج والبرامج الأكاديمية المعتمدة في وزارة الداخلية العراقية ،وبين المتطلبات المتزايدة للواقع الأمني الجديد بعد عام ٢٠٠٥. ويمكن طرح مشكلة الدراسة بالسؤال الاتي:

إلى أي مدى أسهمت المناهج الأكاديمية في وزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ في تطوير السياسات الأمنية ،وتحسين الأداء المؤسسي؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ تسهم في تعزيز كفاءة الأداء الأمني وتنعكس على طبيعة السياسات الأمنية العامة في العراق؟

وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

١. تسهم المناهج الأكاديمية في كلية الشرطة في إعداد ملاكات أمنية تتلاءم مع متطلبات الواقع الأمني المعاصر .
٢. يسهم تطوير البرامج التدريبية في معهد إعداد المفوضين في تعزيز كفاءة الأداء الأمني الميداني .
٣. يؤدي المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري دوراً في تأهيل القيادات الأمنية وصنع القرار الأمني .
٤. توجد علاقة بين تطوير التعليم الأمني وفاعلية تطبيق السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ .
٥. فرضت التحولات الأمنية والسياسية بعد عام ٢٠٠٥ إعادة توجيه المناهج الأكاديمية بما ينسجم مع متطلبات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتطوير عمل الاستخبارات والاجهزة الاخرى

حدود الدراسة

١. **الحدود المكانية:** تتحدد الحدود المكانية للدراسة بجمهورية العراق مع التركيز على المؤسسات التعليمية الاكاديمية التابعة لوزارة الداخلية العراقية والمتمثلة بكلية الشرطة والمعهد العالي للتطوير الأمني والإداري ومعهد اعداد المفوضين, بوصفها مؤسسات مسؤولة عن اعداد الملاكات الأمنية وتأهيلها داخل وزارة الداخلية بالملاكات المختصة.
٢. **الحدود الزمانية :** تحددت الحدود الزمانية بالمدة الممتدة بعد عام ٢٠٠٥ والتي تمت دراستها مابين ٢٠٢٥/٩/١، ولغاية ٢٠٢٦/٥/٢٣ ،وهي المدة التي تم فيها اعداد الدراسة وجمع البيانات وتحليلها فضلا عن متابعة واقع المناهج والبرامج الاكاديمية في وزارة الداخلية التابعة للوزارة خلال هذه المرحلة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، عبر تحليل واقع المناهج والبرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية المعهد العالي للتطوير الامني والاداراي، كلية الشرطة، معهد اعداد المفوضين) التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وبيان انعكاساتها على السياسات الأمنية العامة بعد عام ٢٠٠٥. و استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي لتتبع التطورات التنظيمية والتشريعية التي شهدتها المؤسسات الأمنية والأكاديمية في العراق في المرحلة محل الدراسة.

فضلا عن اعتماد الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية، المتمثلة بتحليل الوثائق الرسمية والقوانين والتعليمات المتعلقة بوزارة الداخلية، عبر إجراء مقابلات علمية مع عينة قصدية من مسؤولي تطوير المناهج والتدريب والبحث والتطوير، فضلا عن إلى عدد من القيادات الوسطى المشرفة على إعداد المناهج الأكاديمية وإدارتها في المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة، بهدف الوصول إلى بيانات ومؤشرات علمية تسهم في تفسير واقع التعليم الأمني وتقييم أثره في السياسات الأمنية العامة.

هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول رئيسة وخاتمة، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، وبما ينسجم مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها.

تناولت المقدمة الإطار العام للدراسة، من حيث أهمية الموضوع، وأهدافه، ومشكلة الدراسة، وفرضياتها، وحدودها، ومنهجيتها، فضلا عن عرض هيكلية الدراسة. حيث تخصص الفصل الأول بدراسة وزارة الداخلية العراقية من حيث الهيكلية التنظيمية والإطار القانوني والوظائف التي تضطلع بها، مع بيان التطورات التي شهدتها الوزارة بعد عام ٢٠٠٥، فضلاً عن عرض المؤسسات الأكاديمية التابعة لها ودورها في إعداد الملاكات الأمنية. في حين تناول الفصل الثاني السياسة التعليمية للمؤسسات الأكاديمية التابعة لوزارة الداخلية، والمتمثلة بكلية الشرطة، والمعهد العالي للتطوير الأمني والإداري، ومعهد إعداد المفوضين، عن طريق تحليل مناهجها وبرامجها التدريبية وآليات إعداد الملاكات الأمنية ومدى انسجامها مع متطلبات الواقع الأمني المعاصر. أما الفصل الثالث، فقد تناول انعكاسات المناهج والبرامج الأكاديمية على السياسات الأمنية العامة في العراق، مع بيان أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم الأمني وتحليل دور المناهج في تطوير الأداء الأمني وتعزيز كفاءة المؤسسات الأمنية.

واختُتمت الدراسة بخاتمة تنشق منها جانب مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية وكيفية تعزيز فاعلية التعليم الأمني بما ينسجم مع متطلبات الأمن والاستقرار في العراق.